

## المسألة الاجتماعية: الجذور، التحول، رهانات اليوم

*The Social Question: Historical Roots, Transformations, and Present-Day Issues*فوزي بودراع<sup>\*1</sup>Faouzi BOUDRA<sup>\*1</sup><sup>1</sup> المركز الجامعي أحمد صالح النعمة، (الجزائر)، boudraa.fouzi@cuniv-naama.dz

تاريخ النشر: 2026/06/11

تاريخ القبول: 2026/04/13

تاريخ الإرسال: 2025/08/10

## ملخص:

يتناول هذا المقال مفهوم "المسألة الاجتماعية" من جذوره التاريخية في القرن 19م، حيث ارتبط بظهور الطبقة العاملة وتفكك البنى التقليدية، إلى تحوّل مع بروز الدولة الاجتماعية في القرن 20م التي سعت إلى احتوائه عبر سياسات الإدماج والحماية. غير أنّ التحوّلات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، أعادت طرح المسألة الاجتماعية بصيغ جديدة، تتمثل في تنامي الهشاشة، والإقصاء، وتعدد أشكال التمييز. يهدف المقال إلى تفكيك هذه التحوّلات وتحليل رهاناتها الراهنة، من خلال مساهلة الأطر المفاهيمية الكلاسيكية، وإبراز الحاجة إلى تصور جديد للعدالة الاجتماعية والمواطنة في ظل تحديات معقدة ومتداخلة.

**الكلمات المفتاحية:** المسألة الاجتماعية، الحماية الاجتماعية، دولة الرفاه، السياسات الاجتماعية، الفقر، الفئات الهشة.

## Abstract

This article traces the trajectory of the "social question" from its 19th-century origins—rooted in the emergence of the working class and the erosion of traditional social ties—to its reconfiguration under the 20th-century welfare state. It then examines how globalization and the decline of welfare structures have reshaped the issue, generating new forms of precariousness, exclusion, and discrimination. The study calls for rethinking social justice and citizenship frameworks to address today's complex and interconnected challenges.

**Keywords:** Social Question, Social Protection, Welfare State, Social Policies, Poverty, Vulnerable Groups.

\* المؤلف المرسل.

## 1. مقدمة

تُعدّ المسألة الاجتماعية إحدى القضايا المحورية التي رافقت التحولات الكبرى للمجتمعات الحديثة، منذ بدايات الثورة الصناعية وحتى يومنا هذا. فهي تعكس في عمقها اختلالات بنيوية مست صلب العلاقة بين الأفراد والمجتمع، بين العمل والحماية، وبين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

بدأت بوادر ظهور هذه المسألة بدايةً كردّ فعل على أوضاع البؤس والفقر والاستغلال التي رافقت التصنيع والهجرة الريفية، لتتطور لاحقاً إلى منظومات وسياسات حماية اجتماعية متكاملة ضمن ما سُمي بـ "دولة الرفاه". غير أنّ الأزمات الاقتصادية وصعود النيوليبرالية في أواخر القرن العشرين أدّت إلى إعادة تشكيل هذه المسألة، حيث أخذت أبعاداً جديدة مرتبطة بالهشاشة، والبطالة طويلة الأمد، والتفاوتات المجالية والعرقية والنوعية.

في السياق الحالي والراهن، تعود المسألة الاجتماعية إلى الواجهة وطرحها بشدة، لا فقط بصيغتها التقليدية المتعارف عليها والمرتبطة بالفقر والبؤس، بل من خلال أشكال جديدة أكثر تعقيداً من الإقصاء الاجتماعي وفقدان المعنى الجماعي؛ من هنا تبرز الإشكالية التالية: كيف تطورت المسألة الاجتماعية من جذورها التاريخية إلى تعبيراتها الراهنة؟ وما هي الرهانات التي تطرحها في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية الحالية؟.

لمعالجة هذه الإشكالية، سنعتمد منهجاً تحليلياً-سوسيولوجياً، نعيد من خلاله قراءة جذور المسألة الاجتماعية، ثم نتوقف عند تحولاتها الكبرى في القرن العشرين، قبل أن نناقش الرهانات التي تطرحها في المجتمعات المعاصرة.

## 2. الجذور التاريخية للمسألة الاجتماعية

إن محاولة الاقتراب من فهم المسألة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة لا يمكن أن تتم دون العودة والرجوع إلى جذورها التاريخية العميقة، التي تبدأ من لحظة التحول الحاسمة في تاريخ هذه المجتمعات: الانتقال من النظام التقليدي إلى النظام الصناعي الرأسمالي. فقد نشأت هذه المسألة بوصفها نتيجة حتمية لاختلال التوازن بين التحولات الاقتصادية الكبرى - وعلى رأسها الثورة الصناعية - وبين الآليات الاجتماعية التقليدية التي فقدت قدرتها على مواكبة سرعة التغيير.

كما يوضح روبير كاستل، فقد بدأت بوادر المسألة الاجتماعية بالظهور عندما أصبح "جزء من السكان مهددًا بفقدان مكانته داخل المجتمع، نتيجة خروجه من علاقات الانتماء التقليدية دون أن يُدمج في علاقات جديدة مستقرة"<sup>1</sup>؛ ومع تصاعد وتيرة التصنيع، وتفكك الروابط العضوية التي كانت تؤمن أشكالًا من التضامن العضوي داخل التنظيمات الاجتماعية التقليدية، القائمة على القرابة، والجماعات القروية أو الحرفية؛ وجد عدد متزايد من الأفراد أنفسهم معزولين داخل المدينة الصناعية، خاضعين لسلطة المصنع، وخارج أي نظام للحماية أو شبكة دعم اجتماعي، في مواجهة الفقر، والتهميش، وانعدام الاستقرار.

وبالتالي، لا يمكن اختزال هذه المسألة في مجرد مشكلة فردية أو أخلاقية، بل يجب قراءتها كإشكالية جماعية وبنوية ناتجة عن تحولات عميقة في أنماط الإنتاج والتنظيم الاجتماعي. وهي الفكرة ذاتها التي عبر عنها كارل بولاني حين اعتبر أن "تحرير السوق من القيود التقليدية أدى إلى تفكك النسيج الاجتماعي، مما استدعى تدخل الدولة لإعادة التوازن"<sup>2</sup>

كما أن إميل دوركهايم، في تحليله لمسألة الانتحار كظاهرة اجتماعية، كان من أوائل من نبّهوا إلى آثار "تفكك الروابط الاجتماعية" في المجتمعات الحديثة، معتبراً أن "التحول المفاجئ في البنية الاجتماعية، دون بدائل تنظيمية واضحة، ولد أشكالاً من التفكك والقلق الاجتماعي"<sup>3</sup>.

من خلال هذا العنصر، سنحاول التعمق أكثر في أبرز التحولات التي مهّدت لبروز المسألة الاجتماعية كمفهوم سوسيولوجي، وفي مقدمتها: الثورة الصناعية، تفكك الروابط التقليدية، صعود الطبقة العاملة، وظهور أنماط جديدة من الفقر والهشاشة. كما يمهد ذلك لفهم كيفية تطوّر الاستجابات وردود الفعل الفكرية والسياسية لهذه الأوضاع لاحقاً، خاصة مع بروز دولة الرفاه وتكريس الحقوق الاجتماعية، باعتبارها محاولات لإعادة إنتاج أشكال جديدة من الحماية والدمج الاجتماعيين.

## 1.2 الثورة الصناعية وتحول أنماط الإنتاج

مثّلت الثورة الصناعية، التي بدأت في إنجلترا أواخر القرن الثامن عشر ثم لتعم باقي دول أوروبا الأخرى مع بداية القرن التاسع عشر على غرار فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، نقطة تحول جوهريّة وفارقة في تاريخ المجتمعات الأوروبية، حيث غيرت جذرياً أنماط الإنتاج، وقلبت البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية رأساً على عقب. فبعد أن كان الإنتاج يتمّ أساساً داخل وحدات منزلية أو ورشات صغيرة تعتمد على العمل اليدوي البسيط، جاء التصنيع الميكانيكي ليؤسس لمرحلة جديدة قوامها الإنتاج الجماهيري، تقسيم العمل، الإعتماد على وسائل الإنتاج، وقوة العمل المأجور داخل المصانع.

قبل الثورة الصناعية، كان العمل يتمّ ضمن إطار "النظام الحرفي" أو ما يُعرف بـ النظام المنزلي، حيث كانت الأسر تُنتج سلعاً يدوية باستخدام أدوات بسيطة، مع الحفاظ على

استقلالية نسبية في تنظيم النشاط المهني والتحكم فيه؛ غير أن إكتشاف الآلة البخارية أولاً، ثم الآلات الميكانيكية لاحقاً، أدى إلى انتقال الإنتاج إلى المصانع، ما جعل العمل أكثر تنظيمياً من جهة، لكنه أفقد العامل استقلاليته. يقول روبير كاستل: "لقد أصبحت ظروف العمل تُحدّد خارج الفرد العامل، بفعل منطق المصنع وسوق العمل، وهو ما عمّق تبعيته وهشاشته"<sup>4</sup>.

أدى هذا التحول إلى ترسيخ نظام جديد وهو النظام الرأسمالي، القائم على تمرّك وسائل الإنتاج في يد أقلية، واعتماد الأغلبية الساحقة على بيع قوة عملها مقابل أجر مادي.

## 2.2 تفكك الروابط التقليدية وظهور المسألة العمالية

شكّلت الثورة الصناعية منعرجاً حاسماً في تاريخ الدول الأوروبية، ليس فقط على مستوى تحول تقنيات وأنماط الإنتاج، بل كذلك في عمق البنى والعلاقات الاجتماعية والرمزية. فقد تسببت هذه الثورة في زعزعة الأنظمة التقليدية وتفكيكها، وتحطيم الأطر والمرجعيات الجماعية القائمة.

قبل الثورة الصناعية، كان الإنسان أو الفرد جزءاً من نسيج اجتماعي تقليدي متماسك، أساسه القرابة، والعلاقات القروية، والروابط الدينية والمهنية. لكن التصنيع أدّى إلى اقتلاع الفرد من محيطه التقليدي وزجّه في المدن الصناعية حيث يجد نفسه معزولاً داخل فضاء غريب تحكمه قواعد السوق والمصنع. "لقد ولدت الثورة الصناعية فرداً معزولاً، محمولاً إلى المدينة، منزوعاً من جذوره الجماعية... وهكذا ظهر العامل بوصفه "مجرد حامل لقوة العمل"<sup>5</sup>.

مع هذا التحول، لم تعد الأسرة أو الجماعة الحرفية تؤدي وظائف الحماية والتكافل والتعاقد، مما دفع بالدولة لاحقاً إلى التدخل عبر أدوات اجتماعية جديدة كالإعانات

والمراقبة. "حينما تراجعت الأسرة والجماعة عن أداء وظائف الحماية، تدخلت الدولة عبر آليات الضبط والمراقبة والإعانة"<sup>6</sup>.

رافق هذا التحول الصناعي نزوح جماعي ريفي نحو المدن بحثاً عن فرص العمل في المصانع. غير أن المدن لم تكن مؤهلة لاستيعاب هذا التدفق الكبير وبالكَم الهائل، مما أنتج أحياء عشوائية مكتظة، وسكنات غير لائقة، وظروفاً صحية سيئة. "لقد نقلت الصناعة الفقر من الريف إلى المدينة، لكنها جعلته أكثر تركيزاً، أكثر وضوحاً، وأقل قابلية للاختفاء"<sup>7</sup>، كنتيجة لذلك ظهر الفقر الحضري كظاهرة إجتماعية جديدة.

في خضم هذا التحول، وعن طريق تكتل العمال وتمركزها في الأحياء الفقيرة والتي تنعدم فيها ضروريات الحياة، ظهرت الطبقة العاملة، كقوة اجتماعية جديدة، التي تشكلت نتيجة لأوضاع مزرية من الهشاشة والاستغلال. كتدني الأجور، والعمل لساعات طويلة، بالإضافة لتشغيل الأطفال والنساء؛ كلها سمات طبعت تلك المرحلة، وهو ما عبر عنه كارل ماركس بمفهوم الاغتراب بقوله "كلما زاد العامل في إنتاج الثروة، زاد فقره. كلما خلق سلعة أكثر، أصبح هو نفسه سلعة أرخص"<sup>8</sup>.

فالعمل حسب رأيه لم يعد نشاطاً إبداعياً يعبر به الإنسان عن ذاته، بل أصبح شكلاً من التشيي، حيث يُفصل العامل عن أدوات إنتاجه، وعن المنتج الذي صنعه، ويُختزل إلى مجرد ترس في آلة ضخمة لا يملك منها شيئاً.

رافق هذا الاستغلال تبلور أولى أشكال الوعي الطبقي والتنظيم العمالي، بدءاً من الإضرابات والاحتجاجات إلى تشكيل النقابات، ثم الأحزاب العمالية. فالعامل المستغل تشكل له نوع من الإدراك والوعي الذاتي أن التنظيم والتكتل في صف واحد هو السبيل الوحيد إلى انتزاع الحقوق وتحقيق المكتسبات والمطالب.

إن الثورة الصناعية لم تكن مجرد تطور تقني، بل تغير اجتماعي عميق ومرحلة جديدة من التاريخ أعادت تشكيل العلاقات بين الأفراد، والطبقات، والمؤسسات. فمن تفكك التضامات التقليدية، إلى بروز الفقر الحضري، إلى انبثاق المسألة العمالية، كلها تحولات فرضت وبإلحاح ضرورة بناء دولة اجتماعية جديدة ترافق هذا التحول كما تعيد التوازن بين منطق السوق الإقتصادي ومنطق العدالة الاجتماعية.

### 3.2 ردود الفعل من الإدانة الأخلاقية إلى تدخل الدولة

مع تصاعد البؤس الحضري واحتدام "المسألة العمالية" وظهر ما يسمى بالصراع الطبقي، ظهرت دعوات أخلاقية وسياسية عاجلة للتدخل لفك النزاع وإحلال التوازن بين مكونات المجتمع الواحد تحقيقاً للعدالة الاجتماعية. بدءاً بالكنيسة الكاثوليكية حيث من جهتها اعتبرت أن ما يحدث يُعدّ مساساً بالأخلاق المسيحية وبكرامة الإنسان، خصوصاً في ظل استغلال النساء والأطفال.

في المقابل، بدأت الدولة الليبرالية، التي كانت ترفض سابقاً أي تدخل في الاقتصاد، تتدخل شيئاً فشيئاً، أولاً عن طريق سنّ تشريعات جزئية تمنع تشغيل الأطفال، وتحديد ساعات العمل؛ ثم عبر سياسات أكثر شمولاً مثل التأمينات الصحية واحتواء البطالة، اضطرت الدولة الليبرالية أن تتخلى عن حيادها المزعوم أمام صرخة البؤس الصناعي، وكان عليها أن تتعلم كيف تُنظّم السوق بدل أن تتركه ينهش جسد المجتمع<sup>9</sup>.

كما بدأت تظهر نوع من النقاشات من طرف فلاسفة وعلماء إجتماع حول من يتحمل مسؤولية نقاشي الفقر بهذا الشكل الملموس، هل هي مسؤولية فردية أو مجتمعية؟؛ في بداية القرن التاسع عشر، كان الفقر يُفسّر غالباً كعيب ونقص يكمن في الفرد، كالكسل، قلة الانضباط، غياب الأخلاق. لكن مع وضوح ارتباط الفقر بالتحولات الاقتصادية البنوية ومخلفات الثورة الصناعية، ظهر خطاب جديد يحلّل المجتمع جزءاً من المسؤولية،

وبالخصوص نمط الإنتاج الجديد، "الفقر لم يعد يُفهم كمصير فردي، بل كمشكلة بنيوية ناتجة عن نظام إنتاج غير عادل"<sup>10</sup>، يقول كاستل: "لقد أصبح جزء من السكان مهمشاً، لا لكسل ذاتي أو عيب أخلاقي، بل لأن موقعه في البنية الاقتصادية لم يعد يؤمن له اعترافاً أو حماية اجتماعية"<sup>11</sup>.

هذا النقاش وضع ألسناً جديدة للسؤال الاجتماعي وبداية التفكير في ما يسمى بالحماية الاجتماعية: هل يُترك الفقير لقدره، أم يجب على الدولة والمجتمع أن يتحملا مسؤوليته؟ هل الفقر ناتج عن عيوب فردية لا تتحمل الدولة والمجتمع مسؤوليتها، أم عن اختلالات هيكلية في توزيع الثروة والفرص بين أقلية مالكة لوسائل الإنتاج وأغلبية تملك فقط قوة العمل؟.

إن ردود الفعل تجاه الآثار العميقة في بنية المجتمع نتيجة الثورة الصناعية جسدت صراعاً فكرياً وأخلاقياً بين الحرية الاقتصادية من جهة والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى. ومع الزمن، تطور هذا الصراع نحو إعادة تعريف دور الدولة والمجتمع في حماية الأفراد من مخاطر السوق، وبذلك نشأت فكرة الحماية الاجتماعية كإجابة حديثة على هشاشة النظام الرأسمالي في ذلك الوقت من الزمن.

## 4.2 من المسألة الاجتماعية إلى السياسات الاجتماعية.

هكذا بدأت تظهر ملامح ما سماه المؤرخون بـ "المسألة الاجتماعية"، نتيجة تشكل الطبقة العاملة الصناعية، وتوسع المدن، وظهور الأحياء العمالية، وتفاقم مظاهر الفقر والبؤس الحضري، والتهميش، وانعدام الاستقرار، بتعبير شامل إتساع الفجوة بين التقدم الاقتصادي من جهة، وتردّي أوضاع فئات واسعة من السكان من جهة أخرى.

في البداية، تم التعامل مع هذه الظواهر المرضية من خلال الخطاب الأخلاقي أو الإحسان الكنسي أو الجمعوي. غير أن تنامي الوعي الطبقي والنضال العمالي بالمشاكل المشتركة، خصوصاً بعد الثورات الاجتماعية في أوروبا، فرض هذا الواقع الجديد تحولاً في التعاطي مع المسألة من زاوية أشمل وأوسع، باعتبارها إشكالاً بنيوياً يحتاج إلى حلول سياسية ومؤسسية على رأسها تدخل الدولة.

مع تزايد ضغوطات الحركات العمالية والاضطرابات الاجتماعية، وتعالى الأصوات المنددة بهذا الوضع، بدأت الدولة تتخلى عن حيادها الليبرالي، وتتدخل تدريجياً في الحقل الاجتماعي. ولعل من أبرز النماذج الذي عكس ذلك في تلك الفترة. نموذج بسمارك بألمانيا (1883-1889)، الذي أدخل بعض التأمينات في الحياة الاجتماعية والمهنية لطبقة العمال كالتأمين ضد المرض، والحوادث، والشيخوخة؛ النموذج الفرنسي عن طريق سن قوانين قوانين حماية العمل، قانون منع تشغيل الأطفال سنة 1892، قانون تقاعد العمال سنة 1910، ثم ليعم بعد ذلك باقي الدول الأخرى.

بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة في أوروبا الغربية، دخلت الحماية الاجتماعية مرحلة جديدة من التطور أكثر تنظيمًا واتساعًا، تجسدت فيما يُعرف لاحقاً بـ "دولة الرفاه"، لقد شكّلت دولة الرفاه شكلاً جديداً من التعاقد الاجتماعي، يوازن بين منطق السوق ومنطق التضامن<sup>12</sup>.

إن ردود الفعل تجاه الآثار الاجتماعية العميقة للثورة الصناعية جسدت صراعاً فكرياً وأخلاقياً بين الحرية الاقتصادية من جهة والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى. ومع الزمن، تطور هذا الصراع نحو إعادة تعريف دور الدولة والمجتمع في حماية الأفراد من مخاطر السوق، وبذلك نشأت فكرة الحماية الاجتماعية كإجابة حديثة على هشاشة النظام

الرأسمالي. لقد تحولت المسألة الاجتماعية من فضيحة أخلاقية إلى قضية سياسية، وهي لا تزال حية إلى اليوم في كل نقاش حول العدالة، الرعاية، والاندماج.

### 3. تحولات المسألة الاجتماعية في القرن العشرين.

#### 1.3 السنوات الثلاثين المجيدة وبروز الحماية الاجتماعية.

تشير السنوات الثلاثين المجيدة إلى الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف السبعينات (1945-1975)، خاصة في الدول الغربية الأوروبية الصناعية بعد عملية الإعمار لمخلفات الحرب، وهي تعبير أول من صاغها المؤرخ و الاقتصادي الفرنسي *Jean Fourastié* في كتابه الشهير سنة 1979 "الثلاثون المجيدة أو الثورة غير المرئية 1946-1975" لوصف حقبة زمنية من التقدم والإزدهار الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا الغربية بعد الحرب، يقول أن "الثلاثون سنة التي تلت الحرب كانت أسعد الفترات في التاريخ الاقتصادي لفرنسا".<sup>13</sup>

ترافقت مع هذه الدينامية والحركية في مرحلة البناء وإعادة الإعمار إرادة سياسية لبناء ما يسمى بدولة الرفاه، تُعوض المواطن الأوروبي مخلفات الحرب وآثارها النفسية والاجتماعية كالفقدان والفقر والبطالة وانعدام الأمن والحماية والاستقرار، من خلال تأسيس لنوع من العقد الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين من دولة وأرباب العمل وطبقة عاملة يضمن المصالح والإمتيازات المكتسبة، كما الحقوق والواجبات لكل طرف، يرى روبرت كاستل أن هذه الحقبة مثّلت "لحظة تأسيسية لعقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع".<sup>14</sup>

حمل هذا العصر في طياته مجموعة من الخصائص التي تعبر عن مجد العمل المأجور و ذروة وفترته، و أثره الإيجابي والعميق والملموس في حياة المجتمعات الأوروبية وبنيتها

السوسيو-اقتصادية آنذاك، فقد اتسم هذا العصر بما يسمى بوفرة العمل "العمالة الكاملة"، كان التشغيل بشكل كبير جداً ومتاحاً للجميع؛ شكّل حقيقة ثابتة لا تتغير أو تزول، بحيث كل الفئات الاجتماعية وبمختلف أطيافها وأصولها المتعلمة وغير المتعلمة، مدنية كانت أو ريفية استفادت منه، فهو حق مكفول للجميع، تصف دومينيك ميدا هذا الواقع بقولها "كانت العمالة الكاملة تُعتبر حالة طبيعية ونهائية لمجتمعاتنا".<sup>15</sup>، هذا حقق إستقراراً وظيفياً بحيث الوظائف كلها دائمة وبعقد عمل بدوام كلي، عكس إنخفاضاً كبيراً في معدلات البطالة لمستويات أدنى.

جلبت هذه الفترة الحماية الاجتماعية لمكونات المجتمع وخاصة الفئات الضعيفة والهشة منها، أين لعبت الدولة دوراً اجتماعياً واقتصادياً رائداً لضمان حد أدنى من العدالة الاجتماعية والحماية لجميع المواطنين، عن طريق سياسات الرفاه كضمان التقاعد، والضمان الاجتماعي والتأمين من المخاطر وتوفير السكن اللائق، والحد الأدنى من المداخل، بتعبير آخر وجود حماية قانونية للفئات العمالية والمهنية، يقول روبرت كاستل "لقد سمح العمل المأجور المستقر ببناء حماية اجتماعية جماعية، شكّلت أساساً لمواطنة اجتماعية حقيقية".<sup>16</sup>

شكّلت هذه المرحلة ذروة صعود الدولة المتدخلّة والراعية، التي لم تعد تقتصر على تنظيم السوق، بل أصبحت فاعلاً مركزياً في إدارة الشأن الاقتصادي والاجتماعي.

توسّعت الطبقة الوسطى، خصوصاً فئة الموظفين والعمّال المؤهلين؛ ظهرت أنماط جديدة من الاستهلاك الجماهيري؛ كما ترسّخت ثقافة الأمان الوظيفي والاستقرار الاجتماعي؛ "لقد تحوّلت المجتمعات الصناعية إلى مجتمعات مندمجة نسبياً، بفضل التوزيع المنظم للثروة والعمل".<sup>17</sup>

تمثلت "السنوات الثلاثون المجيدة" حقبة ذهبية في تاريخ المسألة الاجتماعية، حيث تضافرت عوامل النمو الاقتصادي، تدخل الدولة، والحماية الاجتماعية لإنتاج نموذج من الاستقرار والاندماج. غير أن هذا النموذج لم يُلغِ التفاوتات البنيوية، بل أسس لنقاشات جديدة حول العدالة، التوزيع، ومكانة الدولة، ستُطرح بشكل حاد بعد أزمات السبعينات وصعود النيوليبرالية.

### 2.3 الأزمات الاقتصادية وصعود الليبرالية الجديدة.

شهد العالم، عقب أزمة النفط سنة 1973، تحولاً عميقاً في الدورة الاقتصادية العالمية. فقد أدت الصدمة البترولية إلى تضخم متسارع، وتراجع معدلات النمو، وظهور البطالة البنيوية، ما وضع حداً للمرحلة الذهبية المسماة "السنوات الثلاثون المجيدة". "منذ 1973، دخل الاقتصاد العالمي مرحلة من اللايقين، حيث أصبحت البطالة ظاهرة هيكلية لا ظرفية"<sup>18</sup>

أدى هذا التحول إلى تآكل أسس العقد الاجتماعي الذي بُني في أعقاب الحرب العالمية الثانية بين الدولة، الطبقة البورجوازية، والطبقة العاملة. فمن أبرز المؤشرات على هذا التفكك: تراجع ضمانات الشغل مدى الحياة؛ هشاشة العمل وتفشي العقود المحددة والمؤقتة؛ ضعف النقابات وتآكل الحركات العمالية؛ صعود خطاب الأزمات والعجز المالي. "تفكك الحماية الاجتماعية جاء نتيجة انتقال الدولة من منطق "التكفل الجماعي" إلى منطق "التحفيز الفردي"<sup>19</sup>، وهنا بروز ماسمي بالفردانية لاحقاً كمفهوم جديد يعبر عن هذا التفكك.

في خضم هذا التحول، عرفت السياسات العمومية تحولاً جذرياً، تمثل في صعود النيوليبرالية كنموذج مهيمن، خصوصاً مع وصول مارغريت تاتشر في بريطانيا (1979)

ورونالد ريغان في الولايات المتحدة (1980)، المبادئ الأساسية لهذا النموذج تقوم على تقليص دور الدولة في الاقتصاد؛ تشجيع التنافسية والكفاءة؛ خصخصة المؤسسات العمومية؛ نقل عبء الحماية من الدولة إلى الفرد.

في مقابل ذلك، حل منطق السوق والكفاءة مكان السياسات الاجتماعية التضامنية، نتيجة خصوصية قطاعات حيوية كالتعليم، والصحة، والسكن، وإخضاع الخدمات العمومية لمعايير ربحية؛ لم تعد الدولة تضمن الإدماج، بل صارت تُقوّم وتُراقب وتُقيس مردودية الأفراد<sup>20</sup>

أمام هذا التحول، لم تختفِ المسألة الاجتماعية، بل تغيّر شكلها بحيث لم يعد الفقر نتيجة مباشرة للبطالة، بل لضعف الحماية وغياب الاستقرار؛ تفشت ظواهر "العمل الفقير" و"الهشاشة الجديدة"؛ لم يعد النقاش حول "الحق في العمل" بل حول "الاستعداد للعمل"؛ "نحن نعيش عودة المسألة الاجتماعية، لكن دون الأجوبة الجماعية التي ميزت القرن الماضي"<sup>21</sup>

جاءت أزمة 1973 لتكشف حدود نموذج الحماية الاجتماعية التقليدية، ومعها صعّدت النيوليبرالية كمنظور جديد يُحمّل الفرد مسؤولية مصيره الاجتماعي. هذا التحول لم يُلْهِهِ المسألة الاجتماعية، بل أعاد إنتاجها في أشكال أكثر تعقيداً، تقوم على الهشاشة، الفردانية، ومبدأ التنافسية، بدل التضامن والاستحقاق الجماعي.

### 3.3 تحول الفئات الهشة.

في المجتمعات الصناعية الكلاسيكية، كانت المسألة الاجتماعية تتمحور حول العامل المستغلّ: أي الفرد الذي يبيع قوة عمله في سوق غير متكافئ وينتج فائضاً رأسمالياً دون أن يستفيد منه. غير أن تحولات الاقتصاد منذ السبعينات أدّت إلى تفكك هذا النموذج،

وظهور فئة جديدة سُميت بـ "غير القابلين للاندماج"، أي أولئك الذين لا يجدون موقعاً ضمن الدورة الاقتصادية الحديثة.

"لم يعد الفقير هو من يعمل كثيراً مقابل أجر زهيد، بل من لا يُطلب للعمل أصلاً"<sup>22</sup>، ترافق تفكك الحماية الاجتماعية مع بروز الفقر الهيكلي، الذي لا يُفسّر بغياب العمل فقط، بل أيضاً بـ: تدني مستويات التعليم؛ تهميش جغرافي دائم؛ ضعف شبكات الدعم الاجتماعي؛ غياب الأمن الاقتصادي طويل المدى. ظهرت مفاهيم جديدة لفهم هذه الظواهر مثل: العمال الفقراء؛ "العمالة الجزئية القسرية"؛ "الهشاشة متعددة الأبعاد"، "إن الهشاشة لم تعد وضعاً استثنائياً، بل أفقاً مشتركاً لفئات واسعة من المجتمع"<sup>23</sup>

لم تعد الفروقات الاجتماعية تقتصر على التراتبية الطبقية، بل أصبحت مجالية أيضاً. فقد شهدت العقود الأخيرة أحياء حضرية مهمشة على أطراف المدن الكبرى؛ أرياف مهمشة بعد غلق المصانع وتراجع الفلاحة؛ فجوة رقمية وتعليمية بين المراكز والمناطق النائية. هذه التفاوتات الجغرافية تؤدي إلى دوائر من الفقر الموروث، وتُضعف إمكانيات الحراك الاجتماعي. "إن الجغرافيا صارت مصيراً اجتماعياً أكثر من أي وقت مضى"<sup>24</sup>

ظهر في الأدبيات السوسيولوجية مفهوم جديد "الإقصاء الاجتماعي"، وهو لا ينسب فقط إلى الفقر أو البطالة، بل إلى حالة انسحاب قسري من الحياة الاجتماعية المشتركة، نتيجة تراكم العراقيل البنيوية: هشاشة السكن؛ ضعف التعليم؛ التمييز العرقي أو الجنسي؛ غياب الثقة في المؤسسات... إلخ. "الإقصاء الاجتماعي هو تهميش متعدد الأبعاد، لا يُختزل في الفقر النقدي، بل يمتد إلى الرمزي والسياسي"<sup>25</sup>. ضمن السياق النيوليبرالي، لم تعد هذه الظواهر تُقرأ كمسؤولية جماعية أو نتيجة خيارات اقتصادية، بل كإخفاقات فردية، "من لا يندمج لا يريد أن يندمج"، المهمش لم يعد مظلوماً، بل مسؤولاً عن فشله"<sup>26</sup>.

تحوّلت المسألة الاجتماعية من سؤال حول الاستغلال في العمل إلى سؤال حول القدرة على الاندماج أصلاً. وأصبح الفقر ليس نتاجاً عن الظلم الاقتصادي فحسب، بل عن تراكم الهشاشة، والتفاوتات المجالية، وضعف الحماية. في ظل هذا، يُطرح اليوم تحدٍّ مركزي: كيف يمكن إعادة بناء مقاربات شاملة للإدماج والعدالة الاجتماعية في عصر الفردنة والمخاطر المعقدة؟.

#### 4. رهانات المسألة الاجتماعية اليوم

تواجه المسألة الاجتماعية في المرحلة الراهنة تحديات مركبة تتجاوز البعد الاقتصادي لتشمل تحولات بنيوية وثقافية وسياسية عميقة. يرى روبير كاستل أن الأزمة الحالية ترتبط أساساً بتفكك أسس مجتمع الأجراء، حيث "لم يعد العمل يضمن بالضرورة الحماية الاجتماعية التي ارتبطت به تاريخياً"<sup>27</sup>، هذا التآكل في الصلة التقليدية بين العمل والحماية الاجتماعية أدى إلى بروز أشكال جديدة من التهميش، تشمل حتى العاملين داخل سوق العمل لكن في أوضاع هشة.

شهدت العقود الأخيرة تحولات جذرية في سوق العمل، تمثلت في تراجع نموذج الوظيفة المستقرة القائمة على العقود الدائمة والضمانات الاجتماعية، لصالح أنماط تشغيل أكثر هشاشة، مثل العقود المؤقتة والعمل الجزئي والعمل في الاقتصاد غير الرسمي. هذه الظواهر تجسد ما يسميه كاستل بـ"تفكك مجتمع الشغل"، حيث تصبح فئات واسعة من العمال مهددة بالانزلاق نحو الهشاشة والحرمان الاجتماعي<sup>28</sup>

إلى جانب ذلك، أسهمت الثورة الرقمية والأتمتة في إعادة هيكلة الأنشطة الإنتاجية، مما جعل عدداً متزايداً من المهن عرضة للزوال أو التغيير الجذري. وكما يشير جيريمي

ريفكين: "تدخل عصرًا يصبح فيه العمل البشري نادراً بفعل إحلال الآلة والبرمجيات مكانه".<sup>29</sup>

وبهذا، لم يعد التهميش يقتصر على العامل المستغل، بل شمل أيضاً من يجد نفسه عاجزاً عن الاندماج في سوق العمل، إما بسبب افتقاده للمؤهلات المطلوبة أو نتيجة التحولات التكنولوجية المتسارعة.

وفي السياق ذاته، طور سيرج بوغام مفهوم "الهشاشة الجماعية" لوصف انتقال قطاعات واسعة من المجتمع من حالة الاستقرار إلى وضعيات هشة، نتيجة لعدم استقرار العمل وضعف آليات الحماية الاجتماعية. ويؤكد أن «الاندماج الاجتماعي لم يعد مضموناً عبر شغل وظيفة، بل صار محفوفاً بالمخاطر في ظل السياسات النيوليبرالية»<sup>30</sup>، هذه الحالة عمقت الفجوة بين الفئات المندمجة في الاقتصاد العالمي وتلك التي تعيش على هامشه.

أما بيير روزانفلون، فيعتبر أن التحدي الأبرز يتمثل في إعادة تأسيس التضامن داخل المجتمعات المعاصرة، خاصة مع تقلص قدرة الدولة الاجتماعية على تمويل سياسات الرفاه، "نحن مدعوون اليوم إلى إعادة اختراع أشكال جديدة من التضامن تتجاوز النموذج التقليدي لإعادة التوزيع"، في ضوء ذلك، تصبح الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ركيزة أساسية لضمان التماسك الاجتماعي.

بالإضافة إلى ماسبق، عرفت العقود الأخيرة تحولاً جوهرياً في طبيعة اللامساواة، إذ لم تعد مرتبطة فقط بالفوارق الاقتصادية الكلاسيكية في الدخل والثروة، بل باتت تتشابه مع أبعاد اجتماعية وثقافية معقدة. فالتمييز القائم على النوع الاجتماعي (الجنس) ما يزال يكرّس فجوات في الأجور وفرص الترقى، ويعزز الأدوار النمطية التي تحدّ من انخراط

النساء في قطاعات معينة. وكما يؤكد بيير بورديو: "التفاوتات بين الجنسين ليست فقط مسألة أجر، بل هي متجذرة في البنية الاجتماعية التي تعيد إنتاج نفسها"<sup>31</sup>

## 5. خاتمة

يتضح من تحليل المسألة الاجتماعية أنها ليست ظاهرة جامدة مرتبطة بزمان محدد، بل هي بناء تاريخي متجدد يعكس تحولات البنية الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع. فمن جذورها في القرن التاسع عشر، المرتبطة بتشكيل الطبقة العاملة والصراع الاجتماعي، مروراً بتحولها في القرن العشرين مع صعود الدولة الاجتماعية، وصولاً إلى أبعادها الراهنة التي تتسم بالهشاشة الجديدة وتفاقم اللامساواة وتحديات العولمة الرقمية والبيئية، ظل جوهرها ثابتاً: البحث عن سبل الاندماج الاجتماعي وضمان الكرامة الإنسانية للجميع.

إن التحديات الحالية تفرض تجاوز المقاربات الجزئية نحو رؤية شمولية تدمج بين الحماية الاجتماعية، والعدالة الاقتصادية، والابتكار المؤسسي. وفي عالم يتغير بوتيرة غير مسبوقة، تظل المسألة الاجتماعية بمثابة مرآة لمدى قدرة المجتمعات على التكيف مع التحولات دون التفريط في مبادئ التضامن والإنصاف التي تشكل أساس العيش المشترك.

## 6. الهوامش والمراجع

<sup>1</sup> Castel, R. (1995), Les métamorphoses de la question sociale. Une chronique du salariat. Paris: Fayard .p23

<sup>2</sup> Polanyi, K. (1983), La grande transformation. Paris: Gallimard.p105

<sup>3</sup> Durkheim, É. (1897), Le suicide: étude de sociologie. Paris: Félix Alcan.p275

<sup>4</sup> Castel, R. (1995).p29

<sup>5</sup> Castel, R. (1995).p47

<sup>6</sup> Donzelot, J. (1977), La police des familles, Paris: Minuit, p. 85

<sup>7</sup> Engels, F. (1845), La situation de la classe laborieuse en Angleterre, paris. La Découverte, p. 62.

- <sup>8</sup> Marx, K. (1980), Manuscrits de 1844. Paris: Éditions sociales, p87.
- <sup>9</sup> Polanyi, K. (1983), La Grande Transformation, Paris: Gallimard, p113
- <sup>10</sup> Castel, R. (1995), p79.
- <sup>11</sup> Castel, R. (1995), p.37
- <sup>12</sup> Castel, R. (2003), L'insécurité sociale, Paris: Seuil, p59.
- <sup>13</sup> Fourastié, J. (1979). Les Trente Glorieuses ou la révolution invisible de 1946 à 1975. Paris, France: Fayard. (p. 10)
- <sup>14</sup> Castel, R. (1995), p412
- <sup>15</sup> Méda, D. (1995). Le travail: Une valeur en voie de disparition ? Paris, France: Aubier. p. 138
- <sup>16</sup> Touraine, A. (1969), La société post-industrielle, Paris: Denoël.
- <sup>17</sup> Aglietta, M. (1976), Régulation et crises du capitalisme, France: Calmann-Lévy.
- <sup>18</sup> Castel, R. (2003) L'insécurité sociale, p72
- <sup>19</sup> Dardot, P. & Laval, C. (2009), La nouvelle raison du monde. Essai sur la société néolibérale, Paris: La Découverte. p131
- <sup>20</sup> Rosanvallon, P. (1995), La nouvelle question sociale, Paris: Seuil. p45
- <sup>21</sup> Castel, R. (1995). p13.
- <sup>22</sup> Paugam, S. (1991), La disqualification sociale, Paris: Presses Universitaires de France, p97
- <sup>23</sup> Guilluy, C. (2014), La France périphérique, France : Flammarion, 2014.
- <sup>24</sup> Bourdieu, P. (1993), La misère du monde, Paris : Seuil. p35
- <sup>25</sup> Bauman, Z. (2006), La vie liquide, France : Fayard. p58
- <sup>26</sup> Castel, R. (1995). p417
- <sup>27</sup> Castel, R. (1995). p473
- <sup>28</sup> Rifkin, J. (2000). La fin du travail : Le déclin de la force du travail mondiale et l'avènement de l'ère post-marché (trad. P. Rouve; préface de M. Rocard). Paris, France : La Découverte, p12
- <sup>29</sup> Paugam, S. (1991). La disqualification sociale : Essai sur la nouvelle pauvreté. Paris : Presses Universitaires de France. p52
- <sup>30</sup> Rosanvallon, P. (1995). La nouvelle question sociale : Repenser l'État-providence. Paris: Seuil. p18
- <sup>31</sup> Bourdieu, P. (1998). La domination masculine. Paris : Seuil. p34.